

تاريخ القبول: 11-10-2025

تاريخ الإرسال: 02-08-2025

واقع تبني الابتكار المالي في المؤسسات الجزائرية

The reality of adopting financial innovation in Algerian institutionsفاطمة الزهراء كعاسي*¹، فاطمة بن شنة²¹ مخبر التمويل، مالية الاسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة (الجزائر)،

kemassi.fatimazohra@univ-ouargla.dz

<https://orcid.org/0009-0008-5202-166X>² مخبر اقتصاد المنظمات والبيئة الطبيعية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة (الجزائر)،

benchenna_fatma2008@hotmail.com

<https://orcid.org/0009-0003-5173-8849>**المخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع تبني الابتكار المالي في المؤسسات الجزائرية من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع تبني الابتكار المالي في المؤسسات الجزائرية؟ وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة الى أن واقع الابتكار المالي في الجزائر يشهد تأخرا كبيرا، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة ومحاولة تبنيها للعديد من أدوات الابتكار المالي، إلا أنها لم تتوصل بعد إلى تعميم تبني هذه الأدوات في مختلف قطاعاتها واستغلالها على النحو المطلوب.

كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير أدوات الابتكار المالي، سواء كانت خدمات، منتجات، تنظيمات ومحاولة الاستفادة منها في مختلف المجالات. وإيجاد مختلف التحفيزات التي تساهم في نشر وتعميم تبني هذه الأدوات.

الكلمات المفتاحية: ابتكار مالي؛ تكنولوجيا مالية؛ صيرفة إلكترونية؛ صيرفة إسلامية.

تصنيف JEL: G21؛ G29؛ J33.

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to present the reality of financial innovation adoption in Algerian institutions by posing the following question: What is the reality of financial innovation adoption in Algerian institutions? The descriptive approach was adopted, and the study concluded that the reality of financial innovation in Algeria is significantly lagging behind. Despite the state's efforts and its attempts to adopt numerous financial innovation tools, it has not yet succeeded in generalizing the adoption of these tools across its various sectors and utilizing them as required.

The study also concluded that it is necessary to develop financial innovation tools, whether services, products, or organizations, and to attempt to utilize them in various fields. It also concluded that various incentives should be created to contribute to the dissemination and generalization of the adoption of these tools.

Keywords: Financial innovation; financial technology; Electronic banking; Islamic banking.

JEL Classification Codes : G21; G29; J33.

مقدمة:

إن التقدم الاقتصادي العالمي السريع والعولمة والتحرر المالي والتغيرات التنظيمية ولا سيما التطور التكنولوجي المتسارع في مختلف المجالات ساهم في تطوير المنتجات والخدمات المالية في مختلف دول العالم، حيث برزت أهمية الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية كما زاد الاقبال عليها أثناء جائحة كوفيد 19، والتي فرضت على مختلف الدول تبني هذه الأدوات في مختلف تعاملاتها الاجتماعية، الاقتصادية والمالية. إلا أن هذه الأدوات تبقى قليلة الاستعمال في معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر التي سعت إلى رقمنة مختلف تعاملاتها وفي مقدمتها التعاملات المالية إلا أنها لا تزال بعيدة عن مجال استعمال التكنولوجيا والابتكار المالي وهذا لعدة أسباب. وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على واقع تبني الابتكار المالي في الجزائر.

وعلى هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع تبني الابتكار المالي في

المؤسسات الجزائرية؟ وللإجابة على إشكالية البحث نستند على الفرضيات التالية:

- بالرغم من التطور والتقدم الكبير الذي عرفته الدول المتقدمة ودول الشرق الأوسط في مجال تبني أدوات الابتكار المالي وتوغلها في مختلف المجالات المالية والاقتصادية إلا أن الجزائر تسجل تأخر في تبني هذه الأدوات في المؤسسات الجزائرية.
- يعتبر التمويل التساهمي، التمويل الإيجاري، التمويل الإسلامي، ابتكارات التكنولوجيا المالية (مثل الدفع والسحب الآلي، الدفع عبر الأنترنت... إلخ) من أهم أدوات الابتكار المالي التي يمكن إيجادها في المؤسسات الجزائرية.

1- أهمية الدراسة:

يساهم الابتكار المالي في زيادة حجم الائتمان المتاح وتوفير طرق جديدة أقل تكلفة لمختلف التعاملات المالية، كما يساهم في زيادة حجم رؤوس أموال المؤسسات المالية وهو ما يؤدي بدوره إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يقلل من الطلب على السيولة فيقلل بذلك من حدوث أزماتها وهذا نتيجة لتوفر أدوات التكنولوجيا المالية، كنظم الدفع المستخدمة في الاقراض مثل العمليات المصرفية الإلكترونية. وهذا ما يساهم في تسهيل تمويل المؤسسات الاقتصادية وتحسين وتسهيل خدماتها المالية وتخفيض تكلفة تمويلها.

2- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- إبراز دور الابتكار المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والذي يساهم بدوره في التنمية الاقتصادية للدولة.
- نشر الثقافة المالية واستحداث أدوات الابتكار المالي من طرف المؤسسات الاقتصادية وحسن إستغلالها وكذا الاستفادة من مزاياها.
- التعرف على مختلف أدوات الابتكار المالي المستعملة في دول العالم وتبسيط الضوء على الأدوات التي يمكن للجزائر تبنيها.

3- منهج الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة إعتدنا على المنهج الوصفي لوصف وتحليل الجوانب المختلفة للموضوع من خلال جمع المعلومات اللازمة لبلورة الإطار النظري

للإبتكار المالي انطلاقاً من مختلف المراجع والمقالات التي تناولت الموضوع مسبقاً، وبناءً على البيانات والاحصائيات التي تم جمعها من المواقع الرسمية للدولة والتي تحتوي على بيانات الإبتكار المالي والتكنولوجيا المالية التي تم تسجيلها في المؤسسات الجزائرية. ولإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى محورين رئيسيين:

- الإطار النظري للإبتكار المالي؛
 - واقع تبني الإبتكار المالي في المؤسسات الجزائرية.
- 4- الدراسات السابقة:**
- دراسة (بالحرش وكيفاني، 2022) بعنوان: "الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة الصيرفة-واقع وتحديات".

هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم الابتكارات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية، مع دراسة حالة البنوك والمنصات الرقمية كنموذج لهذه الابتكارات، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإثبات فرضيات الدراسة، وخلصت لدراسة إلى أن التطور التكنولوجي والتقني أدى إلى إحداث عدة تغيرات في الصناعة المصرفية، و هذا نتيجة لإقبال العملاء على هذه التقنيات وتفضيلهم لها، كما شهدت البنوك الرقمية والمنصات الرقمية تطورت واضحة في السنوات الأخيرة وهو ما أثر على القطاع المصرفي من حيث اعتماد التكنولوجيا ورقمنة المعاملات المالية وتقليل عدد الفروع وتلبية احتياجات العملاء وخفض التكاليف.

- دراسة (بركات و بوشامة، 2019) بعنوان: "نماذج الإبتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الاسلامي غير الربحية إلى واقع عملي -ابتكارات الوقف نموذجاً".
- هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإبتكار المالي في تفعيل وتطوير التمويل الإسلامي غير الربحي وذلك من خلال التطرق الى أهم النماذج الابتكارية الحديثة في تفعيل الوقف إلى واقع عملي للنهوض به، ولقد توصلت الدراسة إلى أن لنماذج الإبتكار المالي الحديثة وتجاربها الدولية -والمتمثلة في الوساطة المصرفية الوقفية والتأمين التكافلي الوقفي، الصكوك الوقفية والصناديق الوقفية، تقنية البلوكشين من خلال الوقف - دور كبير في تفعيل الوقف سواء في جانبه التمويلي او جانبه الاستثماري.

- دراسة (بوسواك و بوريش، 2017) بعنوان: "واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح أحد مجالات الابتكار المالي الخاص بالقطاع البنكي، وتبسيط الضوء على الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية من خلال دراسة مسحية تركز على أهم المنتجات المالية المبتكرة المتعامل بها حاليا، وعالجت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما هو واقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية؟ وما هي أهم المنتجات المالية المبتكرة؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الابتكارات المالية في البنوك الجزائرية ما زالت في بداية الطريق لافتقار القطاع البنكي لبيئة إبداعية وخلاقة تساهم في تطبيق الصناعة المصرفية وبالتالي فهي بحاجة إلى الاندماج الايجابي والفعال للابتكارات المالية لزيادة تنافسها وفعاليتها في النظام المصرفي الجزائري.

- دراسة (حسيبة، 2016) بعنوان: "دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية الصكوك الإسلامية-نموذجا".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة الابتكار المالي لتطوير الصيرفة الإسلامية من خلال التعريف بالابتكار خصائصه ومبادئه في الاقتصاد الإسلامي، مع التركيز على منتج الصكوك الإسلامية ودوره في دعم متطلبات التمويل والسيولة خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة. وتمثلت إشكالية الدراسة في: كيف ساهم الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية؟ وخلصت الدراسة إلى أن الابتكارات المالية ساهمت في بروز عدد من المنتجات المالية لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة وإيجاد حلول من خلال تحقيق الكفاءة الشرعية والاقتصادية، ومن أهم هذه المنتجات الصكوك المالية الإسلامية التي عرفت نموا سريعا في الاسواق المالية نظرا لكفاءتها الاقتصادية والشرعية.

I- الإطار النظري للإبتكار المالي:**1.I- تعريف الإبتكار:**

هناك تداخل كبير بين مصطلحي الإبتكار والاختراع إلا أن الاختراع يشمل حيز أقل من الإبتكار إذ أن الاختراع هو الظهور الأول لفكرة منتج جديد أو عملية جديدة بينما الإبتكار هو المحاولة الأولى لتطبيقها عمليا (السيد، 2010، الصفحات 15-16). وحسب شومبيتر فالإبتكار يتعلق بإنتاج منتج جديد، طريقة إنتاج جديدة، أو أي مصدر إمداد جديد (بن الدين، 2023، صفحة 4)، وقد قسم الإبتكار إلى خمس أنواع هي (قندوز ع.، 2017، صفحة 19):

- تقديم منتج جديد أو تجديد منتج موجود مسبقا؛
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛
- فتح أسواق جديدة لم يدخلها المنتج من قبل سواء كان هذا السوق موجودا قبل ذلك أم لا؛
- فتح مصادر جديدة لتوريد المواد الخام وبيع نصف مصنعة سواء كانت تلك المصادر موجودة قبل ذلك أم لا؛
- وضع تنظيم جديد في الصناعة مثل خلق وضع احتكاري في الصناعة أو كسر وضع احتكاري موجود.

2.I- تعريف الإبتكار المالي:

هو خلق ثم نشر أدوات وتقنيات مالية جديدة والمؤسسات والأسواق. حيث يشمل الإبتكار نطاق الأدوات والتقنيات المالية المؤسسية والإبتكار في العمليات والمنتجات، ويمثل الإبتكار المؤسسي أنواع جديدة من الشركات المالية. أما ابتكارات المنتجات تشير إلى عقود مشتقات مالية جديدة، أو أوراق مالية جديدة شركات... إلخ (tufano, 2003, p. 310)، بينما تشير ابتكارات العمليات إلى طرق جديدة لإدارة الأعمال المالية، باستخدام ماكينة الصراف الآلي، نقاط البيع، والخدمات المصرفية عبر الأنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وما إلى ذلك (Effiom & Edet, 2020, p. 4).

كما يعرف الابتكار المالي على أنه "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تسمح بتلبية حاجات المجتمع المالية، وهذا من خلال إعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقق" (بدروني و غربي، 2019، صفحة 140). ويعرف الابتكار المالي على أنه الأدوات المالية الجديدة أو المحسنة، وأشكال الدفع، والعمليات والأساليب التي تعمل على خفض التكاليف وتوفير الوقت وتقليل المخاطر لإرضاء أطراف النظام المالي (Basarir & Sarihan, 2017, pp. 222-223).

إذن يمكن تعريف الابتكار المالي على أنه إصدار وتعميم أدوات وأصول وخدمات مالية جديدة. وتشمل أدوات وتقنيات الابتكار المالي الابتكار المؤسسي، ابتكار العمليات، وابتكار المنتجات. والتي يتم تقديمها وتعميمها للاستجابة لمتطلبات السوق، والعمل على تخفيض التكاليف وتوفير الوقت وتقليل المخاطر.

3.I- تصنيفات الابتكار المالي: تصنف الابتكارات المالية إلى عدة تصنيفات نذكر من أهمها:

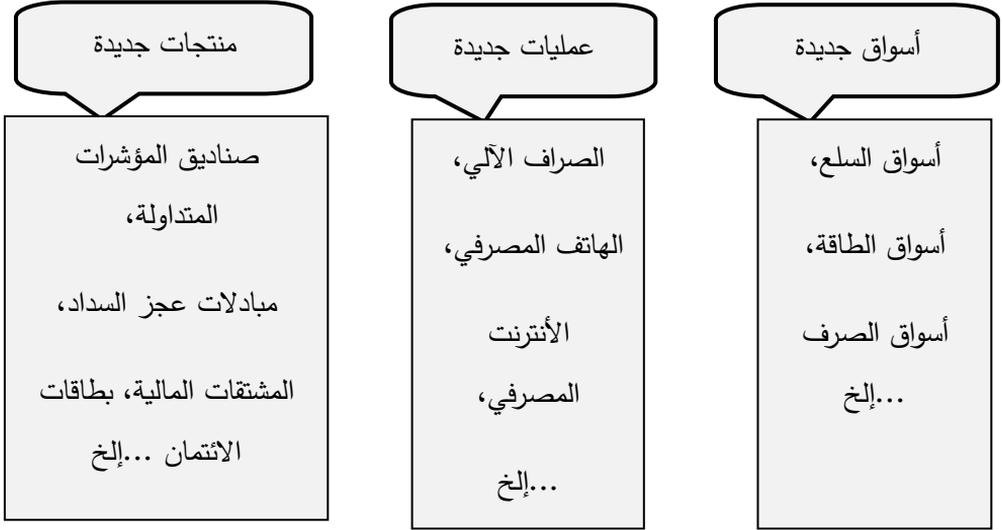
1.3.I- التصنيف الأول:

تم تصنيف أنواع الابتكار كمنتج وعملية وتسويق وتنظيم في معظم الدراسات الأكاديمية، أي يمكن أن تحدث الابتكارات المالية في منتج مالي أو عملية مالية أو تسويق مالي أو هيكل مؤسسة مالية (قندوز ع.، 2019، صفحة 237)، ويمكن شرح هذه التصنيفات كما يلي:

- **الابتكارات المؤسسية:** يهدف هذا النوع من الابتكارات إلى التأثير على القطاع المالي ككل، وذلك من خلال إيجاد أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية أو تغييرات في الإطار الإشرافي والقانوني.
- **الابتكارات العملية:** يسعى هذا النوع من الابتكارات إلى إدراج عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى المزيد من الكفاءة والتوسع في السوق.

- الابتكار في المنتجات المالية: وتسعى هذه الابتكارات إلى إدراج أدوات مالية جديدة وهذا بهدف استقطاب المزيد من الأموال للمؤسسة، أو تساهم في حسن توزيع الموارد المالية أو منتج تأميني أو إيجاري أو غير ذلك.
ويوضح الشكل التالي أهم الابتكارات المالية حسب هذا التصنيف:

الشكل 1 : أنواع الابتكارات المالية وأهم أشكالها



المصدر: (بوسواك و بوريش، 2017، صفحة 90).

2.3.I- التصنيف الثاني: في سنة 1986، صنف بنك التسويات الدولية الابتكارات

المالية كما يلي (زواويد و حجاج، جانفي 2018، صفحة 124):

- ابتكارات تقليل المخاطر: هي الابتكارات التي تقلل من المخاطر الكامنة في ورقة مالية معينة أو تمكن حاملها من التحوط ضد خطر معين؛
- ابتكارات تعزيز السيولة: وهي ابتكارات تؤدي إلى زيادة سيولة الأوراق المالية والأصول؛
- ابتكارات توليد الأسهم: هي أدوات تمنح خصائص الأسهم للأصول، حيث إن طبيعة خدمة الديون فيها محددة سلفاً، كما يتم تحديد معدل العائد على الأصول بناء على أداء الجهة المصدرة؛
- ابتكارات التأمين: تعمل هذه الابتكارات على تأمين المخاطر مقابل دفع قسط التأمين؛
- ابتكارات إدارة الأصول والخصوم: تقوم جميع أدوات الابتكار المالي في البنوك بإدارة الأصول والخصوم من خلال: تقديم مجال لإدارة المخاطر وتوسيع فرص الإقراض أو تغيير هيكل الخطر في الميزانية العمومية للبنك؛

- الابتكارات التمويلية للمؤسسات المالية: تساهم هذه الأدوات في توسيع مصادر التمويل المصرفي؛
 - ابتكارات توليد الائتمان: تسمح هذه الابتكارات بتوسيع القدرة على الوصول إلى أسواق ائتمان معينة وبالتالي القدرة على زيادة حجم الائتمان.
- 3.3.I- التصنيف الثالث:** كما يمكن تصنيف الابتكارات المالية كما يلي (بوعكاز، 2011، صفحة 6):

الجدول 1: تصنيف الابتكارات المالية

نوع الابتكار المالي	أمثلة
أدوات ابتكارية لمساعدة الأنشطة الحقيقية.	قروض البنوك، رأس المال الاستثماري، وشركات المساهمة.
أدوات لمساعدة الشركات على النمو.	السندات.
تعديل وتطوير الخدمات المالية.	التحويلات البرقية، فحص الحسابات الشخصية، أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الالكترونية
أدوات تسعى للربح وتنوع الاستثمار والمخاطر.	صناديق الاستثمار، السندات والائتمانات، المشتقات وصناديق التحوط.
أدوات لإعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول.	المبادلات، العقود الآجلة، عمليات الدمج وعمليات الاستحواذ.
ابتكارات مشكوك فيها.	مراجعة العملات الأجنبية، الملائات الضريبية، الصفقات خارج الميزانية.

المصدر: (بوعكاز، 2011، صفحة 6).

II- واقع تبني الابتكار المالي في المؤسسات الجزائرية:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة التغيرات والمستجدات في مجال الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية، ومن أهم الابتكارات المالية المعتمدة في الجزائر والتي تسعى إلى تدعيمها وتعميمها -وهذا لما لها من فوائد على المؤسسات والأفراد بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة - ما يلي:

II.1- منصات التمويل التساهمي:

عرف التمويل التساهمي الصادر في العدد 68 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25/10/2023 في النص التنظيمي للتمويل التساهمي، والذي سيسمح للجمهور بتمويل المشاريع، وذلك عبر المنصات الرقمية، على أنه "كل مشروع ممول من طرف الجمهور يهدف إلى تجسيد أي مبادرة لها تأثير اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي أو ثقافي". (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 2023، صفحة 14).

ويكلف مستشار الاستثمار التساهمي بـ: "إنشاء وإدارة، عبر الإنترنت، منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور في مشاريع استثمارية تساهمية. حيث تأخذ الأموال المستثمرة في مشروع استثماري تساهمي شكل الاكتتاب في قيم منقولة أو منتجات مالية يقوم بإصدارها صاحب المشروع الاستثماري التساهمي". (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 2023، صفحة 14).

و لقد قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها "كوسوب" الجزائرية بمنح الاعتماد النهائي لشركة فيفستي في مارس 2025 لتشغيل أول منصة للتمويل التساهمي "كراود فاندينغ"، والتي تعد مصدرا بديلا للتمويل يتناسب مع المؤسسات الناشئة والمصغرة وأصحاب المشاريع المبتكرة، حيث تتيح جمع التمويل من الجمهور بسرعة عبر منصة رقمية، مما يساهم في تحسين البيئة الحاضنة لهذه المؤسسات. (خلف الله، 2025).

II.2- منتجات الصيرفة الإسلامية:

حاولت الجزائر كغيرها من الدول تبني التمويل الإسلامي بغية الاستثمار بصيغ تمويل توافق الشريعة الإسلامية من جهة ومحاولة منها لتقليل الاكتناز، حيث سعت إلى وضع النظام رقم 20-02 والذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. حيث حدد بنك الجزائر منتجات الصيرفة الإسلامية التي تخضع لترخيصه فيما يلي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، وحسابات الودائع، حسابات الاستثمار. (بولودنين، 2023، صفحة 6)، ويوضح الجدول أدناه طبيعة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وحصة البنوك العمومية والخاصة منها.

جدول 2: منتجات التمويل الاسلامي للفترة من 2020 إلى 2023

مليار دينار؛ نهاية الفترة				
2023	2022	2021	2020	منتجات التمويل
139.5	129.7	130.7	132.3	المرابحة
4.2	2.0	1.1	1.2	المشاركة
8.3	7.6	6.0	4.9	المضاربة
100.4	86.5	83.9	82.7	الإجارة
18.7	153.9	133.1	74.7	السلم
18.5	14.3	11.1	6.6	الاستصناع
458.5	393.9	365.9	302.3	المجموع الكلي
%4.7	%1.6	%0.5	%0.1	حصة المصارف العمومية
%95.3	%98.4	%99.5	%99.9	حصة المصارف الخاصة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (بنك الجزائر، 2023، صفحة 63)، (بنك الجزائر، 2024، صفحة 57).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المصارف الخاصة تستحوذ على أكثر من 95% من مختلف صيغ التمويل الإسلامي من سنة 2020 إلى غاية 2023، والملاحظ أن الصيغ الأكثر إقبالا في المصارف الجزائرية هي السلم، الإجارة، المرابحة وبالنسبة 39.07%، 32.92%، 21.95% على التوالي، ومثلت صيغ التمويل المتبقية نسبة 6.06%.

كما نلاحظ أن نسبة التمويل الإسلامي في تزايد مستمر بالنسبة لمختلف منتجاته. إلا أن هذه النسبة وهذه الزيادة تعتبر ضئيلة جدا إذا ما قورنت بنسبة التمويل التقليدي، حيث يمثل التمويل التقليدي نسبة 95.3% في حين أن نسبة التمويل الإسلامي 4.7%.

وبهذا تبقى الصيرفة الإسلامية تواجه تحديات كبيرة لفرض نفسها في الجزائر، وتتطلب العديد من الجهود للترويج والتحفيز لتبنيها من طرف المؤسسات والأفراد.

II.3- العملات الافتراضية:

منع المشرع الجزائري العملة الافتراضية وهذا بموجب المادة 117 من القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، حيث منع جميع أوجه التعامل بها، ومنع شرائها وبيعها مقابل العملات الرسمية أو استعمالها كأداة للوفاء كما أن مجرد حيازة هذه العملة في المحافظ الالكترونية لتخزينها دون تداولها يعد مخالفة يعاقب عليها القانون. (حداد و قريمس، 2021، صفحة 385).

II.4- الدينار الرقمي الجزائري:

ومحاولة من طرف الدولة الجزائرية لمواكبة المستجدات في مجال الصيرفة والرقمنة تم اعتماد عملة رقمية تحت مسمى الدينار الرقمي الجزائري، والتي نصت عليه المادة 2 من القانون رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 12 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

وتهدف هذه الخطوة إلى مواكبة التطور في مجالات الانفتاح الاقتصادي. كما تعد محاولة لدعم مساعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة "البريكس" للاقتصادات سريعة النمو نهاية 2023 (العربي، 2023).

II.5 - ابتكارات التكنولوجيا المالية:

يعد الدفع الالكتروني من أهم الابتكارات المالية التي تسعى دولة الجزائر لتعميمها في مختلف المؤسسات ومن أهم وسائل الدفع التي اعتمدت عليها ما يلي (تجمع النقد الآلي، 2024):

II.1.5- نشاط الدفع عبر الإنترنت والدفع عبر جهاز TPE:

بدأ الدفع عبر الإنترنت ببطاقة CIB والدفع عبر جهاز TPE رسمياً في الجزائر، في أكتوبر 2016. حيث اقتصرت هذه الخدمة في المرحلة أولى على كبار المفوترين: شركات توزيع المياه والطاقة (غاز وكهرباء) وشركات الهاتف الثابت والمحمول وشركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات. إلا أنه فيما بعد تم تعميم الدفع عبر الإنترنت ليشمل 475 تاجرًا هم أعضاء في نظام الدفع عبر الإنترنت عن طريق بطاقة ما بين البنوك. حيث بلغ العدد الإجمالي للمعاملات منذ إطلاق الدفع عبر الإنترنت 38,378,545 معاملة.

II.2.5- الدفع عبر الهاتف المحمول:

تم فتح خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول رسمياً في الجزائر في سنة 2022. حيث إقتصرت في المرحلة الأولى على فتح الخدمة بين البنوك فقط. والجدول رقم 3 يبين إحصائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية 2023.

الوحدة: دينار جزائري

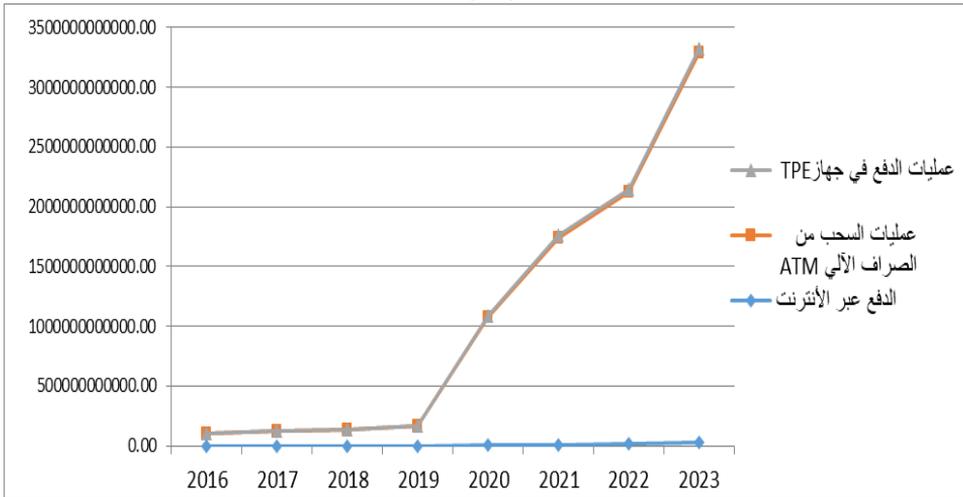
جدول 3: الدفع الإلكتروني في الفترة من 2016 إلى 2023

عمليات الدفع من بنك الى بنك آخر	عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول	TPE عمليات الدفع في جهاز		عمليات السحب من الصراف الآلي ATM		عدد الصرافات الآلية	الدفع عبر الأنترنت		السنة
		المبلغ	عدد المعاملات	المبلغ	عدد المعاملات		المبلغ	عدد المعاملات	
/	/	444508902	65501	98822524500	6868031	1370	15009842	7366	2016
/	/	861775368	122694	126398291000	8310170	1443	267993423	107844	2017
/	/	1335334130	190898	136233452000	8833913	1441	332592583	176982	2018
/	/	1916994721	274624	164116233000	9929652	1621	503870361	202480	2019
/	/	4733820043	711777	1075004953000	58428933	3030	5423727074	4593960	2020
/	/	15113249499	2150529	1728937064000	87722789	3053	11176475535	7821346	2021
19769807365.23	2953594351.7	19343056538	2712848	2102896695000	128035361	3640	18151104423	9048125	2022
241073627 614.25	27855521038	31518739249	3997165	3262245367500	174415895	3847	32196672024	15351354	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع تجمع النقد الآلي (تجمع النقد الآلي، 2024).

ويمكن تمثيل هذه البيانات وأهم التغيرات الحاصلة في مجال الدفع الإلكتروني في الفترة من 2016 إلى 2023 في الشكل التالي:

الشكل 2: إحصائيات الدفع الإلكتروني في الفترة من 2016 إلى 2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع تجمع النقد الآلي (تجمع النقد الآلي، 2024).

تعد أجهزة الصراف الآلي من أهم الأدوات والوسائل التي أعطت دفعا قويا لعمليات الدفع الإلكتروني لما تتوفر عليه من ميزات تسهل عملية السحب، وقد عمدت الجزائر لتوفير وتعميم هذه الأجهزة خاصة في سنة 2020، سعيا لإعطاء العملية صبغة تكنولوجية، نلاحظ من الشكل رقم (02) أن العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية كان في تزايد يقارب مليون وخمسة مائة جهاز في كل سنة في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019. إلا أنه ابتداء من سنة 2020 إلى غاية 2023 قفز بأكثر من ثلاثون مليون جهاز في السنة وهي الفترة التي توافقت جائحة كورونا وفرض إجراءات التباعد والغلق الجزئي والكلي لمختلف النشاطات، مما يبين مساهمة جائحة كوفيد 19 في تعجيل تبني هذه التكنولوجيا من قبل الجمهور والمؤسسات.

كما يعتبر نشاط الدفع عبر الأنترنت وعمليات السحب والدفع الآلي من أهم تقنيات الدفع الإلكتروني، إن الملاحظ في مختلف منحنيات الدفع الإلكتروني أن لها نفس الشكل و نفس المنحى، حيث نلاحظ بالنسبة لنشاط الدفع عبر الأنترنت بالرغم من أن هذه التقنيات كانت موجودة قبل الجائحة إلا أن أغلب المؤسسات والمستهلكين كانوا يفضلون الطرق التقليدية في الدفع و لم يكن الإقبال عليها كبير، حيث نلاحظ في الفترة التي تسبق جائحة كورونا كانت تقنية الدفع عبر الأنترنت تتزايد بوتيرة متباطئة إلا أنها ابتداءً من سنة 2019 بدأت في التزايد بوتيرة متسارعة بمئات المرات مما كانت عليه في فترة ما قبل الجائحة.

الخلاصة:

يعد الابتكار المالي من المجالات الواجب الاهتمام بتعزيزها وتدعيمها لما لها من إيجابيات على المؤسسة والفرد من جهة وعلى الاقتصاد من جهة أخرى، إذ أنه يساهم في تنويع مصادر التمويل وتخفيض تكلفتها وتقليل الوقت اللازم لمختلف التعاملات المالية، كما يساهم في تمويل مختلف شرائح المجتمع مما يسمح بتعزيز الشمول المالي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في الآتي:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لنشر تقنيات الابتكار المالي سواء كانت تمويل تساهمي، تمويل إسلامي، ابتكارات التكنولوجيا المالية... إلخ، إلا أن الإقبال على هذه التقنيات لا يزال دون المستوى المطلوب وهذا لعدة أسباب من أهمها الأمن السيبراني وقلّة الوعي بأهميتها وفوائدها التي تعود على المؤسسة والفرد بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة وهذا ما كان موافقا لدراسة (بوسواك وبوريش، 2017) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

من أهم الابتكارات المالية التي تسعى الجزائر إلى تدعيمها وتعميم استعمالها وتبنيها في مختلف مؤسساتها: التمويل التساهمي، الدينار الرقمي الجزائري، التمويل الإسلامي، ابتكارات التكنولوجيا المالية (كالدفع والسحب الإلكتروني، الدفع عبر الأنترنت، الدفع عبر الهاتف المحمول، الدفع من نظير إلى نظير). وهذا ما يتوافق مع دراسة (بالحرش و كيفاني، 2022) و(بوسواك و بوريش، 2017) و(بركات وبوشامة، 2019)

والملاحظ من خلال هذه الدراسات أنه بالرغم من أن هذه التقنيات تم وضع قوانينها وتنظيمها منذ سنوات إلا أنه لحد الآن الإقبال عليها لا يزال ضعيفا مما تطلب من الدولة التغيير والتعديل المستمر فيها لزيادة الإقبال عليها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. تعتبر الأزمة الصحية لكوفيد 19 العامل الذي دعم تبني تقنيات الابتكار المالي ورقمنة مختلف القطاعات على رأسها القطاع المالي في الجزائر. وتكثيف البحث والتطوير في مختلف المجالات التي تدعم الرقمنة واستعمال التكنولوجيا التي تضمن استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا مهما كانت الظروف الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية.

تسعى الدولة لمكافحة مختلف التعاملات المالية التي لها تأثير سلبي على الإقتصاد الوطني (كالتعامل بالعملة الافتراضية والاكنتاز... إلخ) وتحاول الحد منها بإيجاد وتوفير ابتكارات مالية حديثة كالدينار الرقمي الجزائري، الإقراض من نظير إلى نظير... إلخ.

بناء على ما توصلنا إليه من نتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة مساهمة الدولة في إيجاد حوافز لدعم تبني مختلف تقنيات الابتكار المالي وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها.
- تكثيف الحملات الإعلامية ونشر الثقافة المالية وفوائد تبني تقنيات الابتكار المالي في مختلف المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية.
- مساهمة الإدارات والمصالح المتبينة للابتكارات المالية في التقرب من العملاء والتعرف على مختلف العراقيل التي تحد من إقبالهم على تبني هذه التقنيات.
- زيادة البحث في مجال الأمن السيبراني لطمأنة المتعاملين الماليين وزيادة إقبالهم لتبني مختلف تقنيات الابتكار المالي.
- ضرورة زيادة اهتمام الحكومة بتحسين وزيادة تدفق الأنترنت من أجل تحسين الوصول إلى تبني تقنيات الابتكار المالي وخاصة أن هذه التقنيات تعتمد بالدرجة الأولى على التكنولوجيا وسرعة تدفق الأنترنت.

- ضرورة الاستعادة من الفوائد التي أنجرت عن أزمة كوفيد 19 كرقمنة مختلف القطاعات ومحاولة تدعيمها وزيادة البحث والتطوير فيها.

المراجع:

الكتب:

1. عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي، E-Kutub Ltd، لندن، الطبعة الأولى، 2017.
 2. نصر الدين السيد، الابتكار وإدارته، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
- المجلات والدوريات:**
1. أمال بوسواك، وهشام بوريش، واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2017، 87-103.
 2. حمزة بدروني، وعيسى غربي، أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، 2019، 136-151.
 3. عبد الكريم قندوز. (2019). مراجعة علمية لنظريات الابتكار المالي. مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 10، العدد 2، 233-251.
 4. سمير بركات، وسمير بوشامة، نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الربحية إلى واقع عملي-ابتكارات الوقف نموذجا. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019، 87-100.
 5. سميرة حسبية، دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية الصكوك الإسلامية-نموذجا. مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 01، 2016، 340-309.
 6. عائشة بالحرش، وشهيدة كيغاني، الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية-واقع وتحديات. مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2022، 332-349.
 7. عبد الحميد بوالودنين، الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر. بنك الجزائر، مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية. تيبازة الجزائر، 2023.
 8. فريدة حداد، وعبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 03، 2021، 379-394.

9. لزهاري زواويد، ونفيسة حجاج، التنافسية وبيئة الأعمال الجديدة كعامل لتنمية الابتكار المالي في المؤسسات المالية، مجلة أفاق للدراسات والبحوث - العدد الأول، جانفي 2018، 122-137.

10. نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية. تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

11. نور الهدى بن الدين، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 06، العدد 01، 2023، 474-495.

التقارير:

1. بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي 2022 التطور الإقتصادي و النقدي. الجزائر.

2. بنك الجزائر. (2024). التقرير السنوي 2023 التطور الإقتصادي و النقدي. الجزائر.

القوانين التنظيمية:

1. النظام رقم 01-23، (12-أفريل- 2023)، يحدد شروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25 أكتوبر 2023، العدد 68.

المواقع الإلكترونية:

1. العربي، الجزائر تطلق الدينار الرقمي.. هل يساهم بالإصلاح الاقتصادي؟ تاريخ الاسترداد 05 26 2024، من <https://www.alaraby.com/news>

2. تجمع النقد الآلي. تاريخ الاسترداد 07-09-2023، من GIE-MONETIQUE: <https://giemonetique.dz>

3. وكالة الأنباء الجزائرية، رقمنة المدفوعات: بنك الجزائر يسعى لاعتماد الدينار الرقمي الجزائري. تاريخ الاسترداد 26-05-2024 من

<https://www.aps.dz/ar/economie/136729-2022-12-26-13-00-31>

4. مصطفى خلف الله. (الخميس مارس, 2025). رؤية الإخبارية. تم الاسترداد من الجزائر

تمنح أول اعتماد لمنصة تمويل تساهمي رقمية:

<https://roayahnews.com/?p=2156074>

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Basarir, c., & sarihan, a. Y. Financial innovations in turkish banking sector and literature review. Journal of finance, economics and social research(fesa), 2017, 221-230.
2. Effiom, l., & edet, s. E, financial innovation and the performance of small and medium scale enterprises in nigeria. Journal of small business & entrepreneurship, 2020, 1-34.
3. Tufano, p, financial innovation. Handbook of the economics of finance,volume a1: corporate finance, 2003, 307-336.